

صلى الله عليه وسلم أو^(١) بالاجتهاد الذي أصله أيضاً منقول عنه صلى الله عليه وسلم . وفيما من يأخذه عن الله فيكون خليفة عن الله بعين ذلك الحكم، فتكون المادة له من حيث كانت المادة لرسوله صلى الله عليه وسلم . فهو في الظاهر متبع لعدم مخالفته في الحكم ، كعيسى إذا نزل فحكم ، وكالنبي محمد صلى الله عليه وسلم في قوله « أولئك الذين هدى الله بهم اقتده » ، وهو^(٢) في حق ما يعرفه من صورة الأخذ مختص موافق ، هو فيه بنزلة ما قرره النبي صلى الله عليه وسلم من شرع من تقدم من الرسل بكونه قرّره فاتبعناه من حيث تقريره لا من حيث إنه شرع لغيره قبله . وكذلك أخذ الخليفة عن الله عينه ما أخذه منه الرسول . فنقول فيه بلسان الكشف خليفة الله وبلسان الظاهر خليفة رسول الله . وهذا مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما نص بخلافة عنه إلى أحد . ولا عينه لعله أن في أمته من يأخذ الخلافة عن ربه فيكون خليفة عن الله مع المانقة في الحكم المشرع . فلما علم ذلك صلى الله عليه وسلم لم يحجر الأمر . فله خلفاء في خلقه يأخذون من معدن الرسول والرسل ما أخذته (١-٢) الرسل عليهم السلام ، ويعرفون^(٣) فضل المتقدم هناك لأن الرسول قابل للزيادة : وهذا الخليفة ليس بقابل للزيادة التي لو كان الرسول^(٤) قبلها . فلا يعطي من العلم والحكم فيما شرّع إلا ما شرّع^(٥) للرسول خاصة؟ فهو في الظاهر متبع غير مخالف ، بخلاف الرسل . ألا ترى عيسى عليه السلام لما تخيلت اليهود أنه لا يزيد على موسى ، مثل ما قلناه في الخلافة اليوم مع الرسول ، آمنوا به وأقروه :

(١) «أ» و «ن» : وبالاجتهاد (٢) ب : ساقطة – «وهو» في النص تشير إلى الأخذ عن الله وهي مبتدأ خبره مختص (٣) ب : وتعرفون (٤) أي لو كان ذلك الخليفة رسولاً قبلها ؛ أو «كان» قامة والرسول فاعل ، أي التي لو وجدت الرسول قبلها (٥) «إلا ما شرع» ساقط في ب .